الأمم المتحدة

A/75/L.46/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 December 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 14 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وأفغانستان، وألمانيا، وأندورا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبرتغال، وبنغلاديش، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، وتونس، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمغرب، ومنغوليا، وموناكو، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، واليابان، واليونان: مشروع قرار منقّح

التعليم من أجل الديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ والمقاصد الواردة فيه، وإذ تسلم بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة يعزز أحدها الآخر وتتدرج في صميم قيم الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية العالمية غير القابلة للتجزئة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد حق كل فرد في التعليم المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2] واتفاقية حقوق الطفل[3] واتفاقية القضاء على

(1) القرار 217 ألف (د-3).

(2) انظر القرار 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

جميع أشكال التمييز ضد المرأة[4] واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[5] وغيرها من الصكوك ذات الصلة،

وإذ تشير إلى قراراتها 18/67 المؤرخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 و 268/69 المؤرخ 5 آذار/مارس 2015 و 8/71 المؤرخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 و 134/73 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 ونتائج خطة العمل للمرحلة الثالثة (2015-2019) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان[6]، وإذ تشير أيضا إلى قراري مجلس حقوق الإنسان 3/39 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018 [7] و 7/42 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2019[8] بشأن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإذ تحيط علما مع التقدير بخطة العمل للمرحلة الرابعة (2020-2024) من البرنامج العالمي[9]،

وإذ تحيط علما بالفرع السابع المعنون "دعم جدول أعمال المواطنة العالمية عن طريق التعليم من أجل الديمقراطية" من القرار 1 الذي اتخذه المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 في دورته السابعة والثلاثين[10]،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بصيغتها الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[11]، متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تقر بأهمية اتخاذ تدابير لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، بما في ذلك توسيع نطاق الفرص المتاحة لجميع الأطفال، ولا سيما الفتيات، للحصول على التعليم الجيد، فضلا عن ضرورة التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات،

وإذ تؤكد التكامل والتعاضد بين التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتدريب والتعلم، والتعليم من أجل الديمقراطية،

وإذ تعيد تأكيد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها[12]،

---

(4) المرجع نفسه، المجلد 1249، الرقم 20378.

(5) المرجع نفسه، المجلد 2515، الرقم 44910.

(6) انظر *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم 53 ألف والتصويبان* (A/69/53/Add.1 و A/69/53/Add.1/Corr.1 و A/69/53/Add.1/Corr.2)، الفصل الرابع، الفرع ألف، القرار 12/27.

(7) المرجع نفسه، *الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* (A/73/53/Add.1)، الفصل الثالث.

(8) المرجع نفسه، *الدورة الرابعة والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* (A/74/53/Add.1)، الفصل الثالث.

(9) A/HRC/42/23.

(10) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، *الدورة السابعة والثلاثون، باريس، 5-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013*، المجلد الأول والتصويب، *القرارات*، الفرع الرابع.

(11) القرار 1/70.

(12) القرار 1/60، الفقرة 135.

وإذ تسلم بأن التعليم من أجل الديمقراطية يسهم في تربية جيل من المتعطشين للتعلم بروح من المسؤولية، يمكنهم الإسهام بشكل فعال في تحقيق السلام والازدهار في مجتمعاتهم وخارجها؛

وإذ تحيط علما بإعلان إنشيون: التعليم بحلول عام 2030 نحو التعليم الجيّد المُنصف والشامل والتعلُّم مدى الحياة للجميع، المعتمد في المنتدى العالمي للتعليم لعام 2015 الذي عقد في إنشيون، جمهورية كوريا في الفترة من 19 إلى 22 أيار/مايو 2015[13]، والذي أكد النظر إلى التعليم باعتباره محركا رئيسيا للتنمية وأحد المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام والتسامح وتحقيق الذات والتنمية المستدامة، فضلا عن كونه عنصرا لا غنى عنه لتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما أيضا *بالتقارير العالمية لرصد التعليم*، التي ترصد ما يحرز من تقدم في بلوغ الغايات التعليمية في إطار أهداف التنمية المستدامة، وإذ تؤكد أن التعليم بإمكانه أن يشجع المشاركة السياسية البناءة والشاملة للجميع،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من أن هناك سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وبأن الديمقراطية لا تخص بلداً بعينه أو منطقة بعينها،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان[14] وإعلان وبرنامج عمل بيجين المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[15] وخطة العمل العالمية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية التي اعتمدها المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية[16] والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها 113/59 ألف المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2004 وإعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان[17]،

وإذ تشير إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وإلى الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تعزيز خطة الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية وإلى الأنشطة التنفيذية لدعم عمليات إرساء الديمقراطية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وإذ تنوه بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في دعم الديمقراطية والتعليم من أجل الديمقراطية،

---

(13) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتربية 2015، إنشيون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015* (باريس، 2015).

(14) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(15) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(16) A/CONF.157/PC/42/Add.6.

(17) القرار 137/66، المرفق.

وإذ تسلم بأن التعليم يساهم في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون على جميع المستويات وفي الحد من التفاوت الاقتصادي وإعمال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتنمية الطاقات البشرية والقضاء على الفقر وتشجيع زيادة التفاهم بين الشعوب،

1 - ***تحيط علما مع التقدير*** بالتقرير المعنون "محو الأمية من أجل الحياة، والعمل، والتعلم مدى الحياة والتعليم من أجل الديمقراطية" المقدم من الأمين العام بالتعاون مع المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[18]؛

2 - ***تعيد تأكيد*** الارتباط الوثيق بين الحكم الديمقراطي والسلام والتنمية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، التي يعتمد بعضها على بعض ويعزز كل منها الآخر؛

3 - ***تشير*** إلى المبادرة العالمية للتعليم أولا التي أطلقها الأمين العام في 26 أيلول/سبتمبر 2012، وبخاصة المجال الثالث ذو الأولوية المتعلق بتعزيز المواطنة العالمية؛

4 - ***تشير أيضا*** إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أعلنت فيها الدول الأعضاء التزامها بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة تقوم على السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، وتشير كذلك إلى أهمية قياس التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف؛

5 - ***تشجع*** الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، على تعزيز الجهود المبذولة لتدعيم قيم السلام، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، واحترام التنوع الديني والثقافي، والعدل وسيادة القانون عن طريق التعليم؛

6 - ***تشجع بقوة*** الدول الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية المسؤولة عن التعليم، حسب الاقتضاء، على إدماج التعليم من أجل الديمقراطية، إلى جانب التربية المدنية، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتعليم من أجل التنمية المستدامة، في معايير التعليم لديها وعلى وضع وتعزيز برامج ومناهج دراسية وأنشطة تعليمية في إطار المناهج الدراسية وخارج ذلك الإطار بغرض تعزيز وتوطيد القيم الديمقراطية والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، مع أخذ النهج الابتكارية وأفضل الممارسات في الميدان في الحسبان، من أجل تيسير تمكين المواطنين ومشاركتهم في الحياة السياسية وصنع السياسات على جميع المستويات؛

(18) A/75/188.

7 - ***تشجع*** الدول الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية المسؤولة عن التعليم، حسب الاقتضاء، على النهوض بالجهود الرامية إلى تسخير التعليم من أجل تعزيز الصلات القائمة فيما بين الحكم الديمقراطي والسلام والتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

8 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تكثيف جهودها في مجال تثقيف الشباب وتمكينهم، ولا سيما لغرض تشكيل مجتمعات، في الفترة التي تعقب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ترتكز على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛

9 - ***تشجع أيضاً*** الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى وضع وتعزيز سياسات ومبادرات تعليمية تسهم في مكافحة المعلومات المضللة، والتضليل الإعلامي، والوصم، والعنصرية، وكراهية الأجانب، وخطاب الكراهية، والتمييز، والاستبعاد، والعنف، ولا سيما من خلال إتاحة الدراية الإعلامية والمعلوماتية، لتحسين التعليم من أجل الديمقراطية في البيئة الرقمية الناشئة؛

10 - ***تدعو*** وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى توفير الخبرات والموارد الملائمة من أجل وضع برامج ومواد تعليمية مناسبة في مجال الديمقراطية؛

11 - ***تشجع*** المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على أن تُطلع مثيلاتها من المنظمات ومنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، في إطار ولاية كل منها، على أفضل ممارساتها وخبراتها في مجال التعليم من أجل الديمقراطية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التربية المدنية؛

12 - ***تقرر*** مواصلة النظر في مسألة التعليم من أجل الديمقراطية في دورتها السابعة والسبعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"؛

13 - ***تدعو*** الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تكثيف جهودها من أجل تعزيز التعليم من أجل الديمقراطية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، بالتعاون مع المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في إطار الالتزامات الحالية بتقديم التقارير، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتدعو المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالحق في التعليم إلى المساهمة، في حدود ولايتها الحالية، في تقرير الأمين العام.